

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التساير الكلامي مع المحقق الاصفهاني

لقد استخلص المحقق الاصفهاني مقالته بأن: «الإطلاق المقابل للتقييد (بنحو اللابشرط القسمي) تارة من قبيل العدم و الملكة، كما فيما كان (التقييد) ممكناً (عقلاً كتقييد الإنسان بالكتابة) و أخرى من قبيل السلب و الإيجاب، كما فيما كان (الإطلاق) ضرورياً (لأجل استحالة التقييد كما في تقييد الصلاة بالقصد).

ثم نازع المحقق الاصفهاني مُستشكلاً معتقداً بأن «الإطلاق عنصر وجودي لا عديمي» فصارعه قائلاً: [1]

1. «لا يقال: الإطلاق هنا ليس بمعنى عدم التقييد (بل يُعدُّ المطلق عنصراً وجودياً) بل بمعنى الإرسال، فهو تعين (إطلاقي و وجودي لا عديمي وفقاً لتعريف القُدّامي كصاحب المعالم بأن الإطلاق: هو ما دلَّ على معنى شائع في جنسه» بحيث لو خالفه لأصبح مجازاً) في قبال تعين التقييد، و ليس (الإطلاق) كالعدم بالإضافة إلى الملكة حتّى يستحيل باستحالة التقييد (بل كلاهما وجوديان فلا استحالة إذن).

Ø لأننا نقول (أولاً): ليس الإطلاق (و السرّيان) مأخوذاً في موضوع الحكم (مفهوماً حتّى يُصبح عنصراً وجودياً و مجازاً لو تقيّد المطلق) بل (مأخوذاً) لتسرية الحكم (قهرأ و خارجاً) إلى تمام أفراد موضوعه، فالموضوع نفس الطبيعة الغير المتقيّدة بشيء (فهوَيّة الإطلاق سينطبق خارجاً على حصصه بطبيعة حاله نظير انطباق «العالم» على كافّة حصصه من دون أن يؤخّذ إطلاقه في معناه).

Ø (ثانياً): مع أنه من حيث الاستحالة - أيضاً - كذلك (أي ستجري الاستحالة على المطلق الوجودي أيضاً) لأن الإرسال حتى من هذه الجهة المستحيلة يوجب جميع المحاذير المتقدمة (بأنّه لا قابليّة للحاظ القيد فبالتالي لا قابليّة للإطلاق الوجودي أيضاً).

2. فإن قلت: كما أن إطلاق «الهيئة» ذاتاً (أي التي قد اعتبر المولى فيها إطلاقاً لحاظياً) في مسألة شمول كلّ حكم للعالم و الجاهل (هو) دليل على الشّمول (فرغم استحالة اتّخاذ «العلم في الحكم» و لكن قد اتّخذ المشهور هناك الإطلاق الذاتي للهيئة، فأجرؤا الأحكام على العالم و الجاهل معاً) فليكن إطلاق «المادة» ذاتاً هنا (أي ذات الصلاة المطلقة) دليلاً على عموم المتعلّق (فرغم أنه قد استحال الإطلاق اللّحاطي و الوجودي في الصلاة و لكنّها تملك إطلاقاً ذاتياً فيكفي هذا لأصال التّوصليّة) فلا حاجة إلى الإطلاق النظري و التّوسعة اللّحاطيّة (كما توقّر إطلاق الهيئة هناك) بل يكفي الإطلاق الذاتي (للمادّة) و ان كان منشؤه (الإطلاق الذاتي) عدم إمكان التّقييد النظري و التّعميم اللّحاطي (من قبل المولى).

Ø قلت: (ثمّة فارق بين مسألة «قيديّة العلم» و بين «قيديّة القصد» فإنّ نفس امتناع توقّف «الحكم» على العلم أو (على الظّن به أو الشكّ فيه، كامتناع دخل تعلّق إحدى (هذه) الصّفات به (الحكم) في ترتّب الغرض الباعث على الحكم (فلا تخلّق الغرض النهائي،

فهذا الامتناع دليل على عدم دخل إحدى الصفات في مرتبة من المراتب (أي في غرض المولى) لا إطلاق الهيئة ذاتاً (حيث إنه يدل على عدم دخل القيود في غرض المولى الجدي) فنفس البرهان (أي عدم التدخل) الجاري في جميع المراتب، دافع للتردد البدوي الحاصل للغافل (فالعلم والجهل لا يتدخلان في الغرض النهائي بينما إطلاق الهيئة ليس كذلك).

Ø بخلاف ما نحن فيه (أي اتخاذ القصد) فإن عدم تقييد متعلق الأمر والإرادة معلوم بالبرهان (للاستحالة) و أمّا دخله (القصد) في الغرض (النّهائي) وفي الخروج عن عهدة الأمر، فلا (يدل البرهان على ارتباط «القصد» بالغرض) والإطلاق النظري (اللاحظي) القابل لدفع الشك ممتنع (كما أوضحناه للتوّ) وعدم التقييد مع تسليم امتناعه (عقلاً) لا يكشف عن عدم دخله فيما ذكر (أي الغرض النهائي) بل ربما تدخل في غرضه ولكن قد استحال على المولى تبين ذاك القيد) ولا برهان – كما في تلك المسألة – على امتناع دخل داع إلهي في الغرض.

3. فإن قلت: إطلاق الهيئة عرفاً يدل على أن المتعلق تمام المقصود، وهو متعلق الغرض، فيفيد التوصلية، فحمّله على التعبدية – وأن الأمر تمهيد وتوطئة لتحقيق موضوع الغرض – خلاف الظاهر.

Ø قلت: هذا، وإن نسب إلى بعض الأجلة [2] (قده) لكنه مبتن على تخيل أخصية الغرض، و حيث عرفت [3] أن ذات الفعل واف بالغرض، وأن الشرائط دخيلة في ترتب الغرض على ما يقوم به، تعرف عدم أخصية الغرض، وعدم كون الأمر تمهيداً وتوطئة [4].

4. فإن قلت: إطلاق الهيئة يقتضي التعبدية لأن الوجوب التعبدية هو الوجوب لا على تقدير خاص، بخلاف الوجوب التوصلي فإنه وجوب على تقدير عدم الداعي من قبل نفس المكلف.

Ø قلت: الإيجاب الحقيقي جعل ما يمكن أن يكون داعياً، لا جعل الداعي بالفعل، حتى يستحيل مع وجود الداعي إلى الفعل من المكلف، ولذا صحّ تكليف العاصي وإن كان له الداعي إلى خلافه.»

[1] إصفهاني محمد حسين. نهاية الدراية في شرح الكفاية. Vol. 1. 340-341 بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] هو المحقق السيد محمد الفشاركي رحمه الله. ولد سنة ١٢٥٣ هـ في قرية «فشارك» من توابع إصفهان. سافر إلى العراق وهو ابن إحدى عشرة سنة و جاور الحائر الشريف و كفلّه هناك أخوه العالم السيد إبراهيم المعروف بالكبير، فكمّل العربية والمنطق ثم اشتغل بالفقه وأصوله على عدة من علمائه كالعالم الشهير السيد ابن المجاهد الطباطبائي والشيخ الأردكاني. ثم هاجر إلى النجف الأشرف حدود سنة ١٢٨٦ هـ. و حضر بحث السيد المجدد الشيرازي و سافر معه إلى سامراء و توطّنها معه، ثم بعد وفاة السيد المجدد هاجر بأهله وأولاده إلى الغري الشريف، فشرع في التدريس بحيث أكبّ على الاستفادة منه الأفاضل.

توفي – رحمه الله – في شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣١٦ هـ و دفن في إحدى حجرات الصحن الشريف من جهة باب السوق الكبير على يسار الداخل إليه. (مقدمة وقاية الازهان: ١٤٣ و مقدمة الرسائل الفشاركية).

[3] و ذلك في التعليقة: ١٧٤.

[4] قولنا: (و عدم كون الأمر تمهيداً.. الخ). مع أن جعله بعنوان التمهيد لا يجدي في التوصل إلى غرضه، و هو إتيان الفعل بداعي الأمر، أو الإنشاء السابق لم يكن بداعي التحريك، بل بداعي التمهيد، و أما إذا كان التمهيد داعياً للداعي، فهو وإن كان مجدياً، إلا أنه ليس خلاف الظاهر؛ إذ المقدار المسلّم هو كون الإنشاء بداعي جعل الداعي، لا كونه منبعثاً عن غير داعي التمهيد، بل دائماً يكون جعل الداعي بداع آخر غير جعل الداعي قطعاً. فتدبرّه، فإنه حقيق به. (منه عفي عنه).